

الفصل الثالث: مسار التحول الديمقراطي في الجزائر بين المحددات الداخلية و التأثيرات الخارجية

يجمع الكثير من الباحثين على أن الديمقراطية هي عملية تحول تدريجي مستمر ومتواصل، وليست مفهوما مجردا وجاهزا فالديمقراطية كثورة سياسية وفكرية واجتماعية لم تأتي اعتباطا، بل عرفت نضالات مستميتة خلال قرون اعترضتها عوائق كثيرة، كما أنها ليست مجرد انعكاس لعوامل اقتصادية واجتماعية وثقافية محددة فقط وإنما هي بدورها تخلق الظروف المواتية لمناخ سوسيولوجي متطور ومتجدد، و في سياق تاريخي متميز أيضا، وبذلك تترسخ كممارسة حضارية لدى التشكيلات الاجتماعية كافة عبر المؤسسات كلها، وتأخذ لها مواصفات مميزة من بلد لآخر ومن حقبة تاريخية لأخرى.

الديمقراطية في التحليل الأخير ليست نظاما يولد منذ البداية، بل هي كما يقول عبد الحسين شعبان عملية تطور تاريخي حضاري مؤسسي¹، لا تقوم دون تداول سلمي على السلطة وسيادة القانون واستقلال القضاء وبناء تقاليد لاحترام الرأي الآخر، ومساعدة الحاكم، وحق التعبير والمشاركة السياسية وغيره، مادام أنها تعبر عن صيرورة اجتماعية تتطلب توافر شروط أو عوامل داخلية لنشأتها واستمراريتها، سواء كانت اقتصادية أم اجتماعية أم سياسية أم ثقافية².

تعتبر الجزائر من بلدان الجنوب التي شهدت عملية تحول من التنظيم السياسي الواحد إلى التعددية السياسية. وقد شكل هذا التحول انفراجا لأغلب القوى الاجتماعية والسياسية في الممارسة العلنية، وأصبح يشار إليه كونه فاصلا بين مرحلتين مهمتين في تاريخ تطور النظام السياسي في الجزائر. فهذا التحول شكل نقلة نوعية في طبيعة هذا النظام بتحوله من الشمولية إلى التعددية، مما يعني أن الجزائر حققت تحولا سياسيا يندرج تحت تأثير الموجة الثالثة للديمقراطية التي اجتاحت العالم وإن كانت للجزائر خصوصيتها التي تميزت بها في عملية التحول الديمقراطي، فالنظام السياسي في الجزائر عرف تطورات وتدايعات مختلفة منذ الاستقلال كان لها تأثيرها على إقرار عملية التحول، من خلال خلق الأسباب الدافعة للتحول أو التكيف مع بيئته الداخلية والخارجية. وبالتالي نجد أنفسنا أمام مجموعة من الأسئلة لا بد من الإجابة عليها حتى نستشف دور السياسة الأوربية في دفع عملية التحول الديمقراطي في الجزائر، منها: ما هي المؤثرات التي دفعت إلى اتخاذ قرار التحول الديمقراطي؟ وما هي مؤثرات هذا التحول؟

¹ عبد الحسين شعبان، "معوقات الانتقال إلى الديمقراطية في الوطن العربي : الديمقراطية الموعودة... الديمقراطية المفقودة في إسماعيل الشطي

وآخرون :مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلاد العربية،مرجع سابق،ص238

² France Farago,les grands courants de la pensée politique,(Paris: Armond colin,1998), p54.

للإجابة على هذه التساؤلات سنحاول في هذا الفصل دراسة خلفيات وعوامل التحول الديمقراطي ومؤشراته في الجزائر ولهذا تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كما يلي:

المبحث الأول: عوامل التحول الديمقراطي في الجزائر

المبحث الثاني: مؤشرات التحول الديمقراطي في الجزائر

المبحث الأول : عوامل التحول الديمقراطي في الجزائر

بداية وبالرجوع إلى التحليل النسقي للأستاذ دافيد إيستون ومحاولة إسقاطه على المعطيات السابقة، يتبين لنا أن الجهاز السياسي Political system¹ أثناء صناعته للقرارات عادة ما يتأثر بما يطرأ عليه من ضغوطات مختلفة من البيئتين الداخلية والخارجية. حيث يتلقى تلك الضغوطات ويحاول إيجاد قرارات وسياسات للتأثير عليها وإخضاعها لمصالحه وأهدافه، بما يمكنه من مواجهة كل التحديات والتعامل معها بدقة وفعالية وكفاءة، حتى يضمن بقاءه واستقراره ومن ثم استمراره²، ولقد واجه النظام السياسي الجزائري الذي يستند إلى معادلة الحزب/ الدولة/ الجيش في نهاية الثمانينيات، العديد من الضغوطات شكلت مدخلات للبيئتين الداخلية و الخارجية، شكلت هذه المدخلات معا تحديا وضغوطات على النظام القائم. و عليه يمكن تناول هذا المبحث من خلال مطلبين وذلك كالتالي :

المطلب الأول: العوامل الداخلية للتحول الديمقراطي في الجزائر

المطلب الثاني: العوامل الخارجية في التحول الديمقراطي في الجزائر

المطلب الأول: العوامل الداخلية للتحول الديمقراطي في الجزائر

تعتبر أحداث الخامس من أكتوبر 1988 بمثابة نقطة تحول حاسمة في تاريخ الدولة الجزائرية، وبعيدا عن كل ما قيل حول نسبة تلقائيتها أو أنها مدبرة، أي انعكاس لصراع الأجنحة داخل النظام أوفجرها جزء من النظام ضد جزء آخر، أو أنها ثورة شباب يائس أو ثورة خبز، أو أنها من تدبير أيادي أجنبية، فالجدير بالذكر أن هذه الاضطرابات هي الأكثر عنفا منذ الاستقلال، وهو ما يفسر إسراع الرئيس الأسبق الشاذلي بن جديد إعلان إصلاحاته لمعالجة الإختلالات الحاصلة³.

¹ يستخدم دفيد إيستون كلمة جهاز ليعين أنه في حركية دائمة، يقوم بوضع القرار متأثرا بعوامل تأتيه من بيئته الداخلية والخارجية

² عادل فتحي ثابت، النظرية السياسية المعاصرة، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 1997، ص 191 .

³ منعم عمار، "الجزائر و التعددية المكلفة" من مؤلف: الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية ط2 بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 1999، ص 44.

لقد تعددت الأسباب التي كانت وراء انفجار هذه الأحداث بين السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، التي تعكس في مجملها ضعف استجابة النظام السياسي للمطالب المجتمعية اقتصادياً وسياسياً ويمكن التدايل على ذلك وفق الفروع التالية:

الفرع الأول : المتطلبات السياسية

الفرع الثاني: المتطلبات الاجتماعية و الثقافية

الفرع الثالث : المتطلبات الاقتصادية

الفرع الأول : المتطلبات السياسية:

يصنف النظام السياسي الجزائري ضمن نمط الدولة النيوباتريمونيالية¹، و التي تقوم على نظام من القيم و العلاقات يعتمدها هذا النظام ليحافظ على نفسه و يجددها، أين تسود فيها خصائص سلبية تشوه نمط الحكم وطريقة إدارة شؤون الدولة، و تتلخص المؤثرات السياسية التي دفعت النظام السياسي الجزائري إلى التحول نحو التعددية السياسية في مجموعتين من الأزمات التي أحاطت بالنظام: **المجموعة الأولى** : وهي مجموعة الأزمات الهيكلية " الحاكمة" وهي تمثل مسلك النظام في مختلف الأزمات وهي : أزمة البناء المؤسسي للسلطة السياسية في الجزائر، وأزمة الصراع داخل أجنحة النخبة السياسية.

من حيث طبيعة البناء المؤسسي للسلطة السياسية في الجزائر وما صاحبه من احتكار للسلطة:

اتسمت المؤسسات السياسية في الجزائر بضعف شديد وان لم يكن بعدم الفاعلية، وذلك لانتشار ظاهرة عدم الاستقرار المؤسسي إلى جانب وجود حالة من الاختلال بين مؤسسات المشاركة ومؤسسات التنفيذ كما اتسمت المؤسسات بعدم الاستقلالية إذ هي امتداد للسلطة التنفيذية التي يأتي على رأسها رئيس الدولة الذي حول الحزب الواحد إلى أداة من أجل تعبئة الجماهير، فالحزب الواحد والمتمثل في جبهة التحرير الوطني التي اعتبرها الميثاق الوطني المؤسسة الرسمية الأولى، تنصدر بقية المؤسسات بل هي الدولة بعينها، فهي التعبير المادي للدولة و الأخيرة ليست إلا التعبير المعنوي

¹ (neo-patrimonialisme) هناك عدة تصنيفات لطبيعة نظام الحكم في الجزائر، فنجد مثلا الباحث منعم العمار يصنف النظام الجزائري بأنه أقرب إلى النظام السلطوي، باعتداده على مبدأ شخصنة السلطة و نظام الحزب الواحد، كما يصنف الباحث التونسي عبد الباقي الهرماسي النظام الجزائري بأنه نظام تعبوي، حيث ينظر هذا النمط إلى الحكومة على أنها سلاح تنظيمي يهدف إلى إعادة تنظيم المجتمع، و بالتالي نظام جديد من الولاءات، كما يتم تعبئة الجماهير لاستخدامهم كوسيلة لدعم قرارات النظام و مساندة مختلف برامجهم، أنظر منعم العمار، المرجع نفسه،

للقطر، فنظام الأحادية القائم على (الحزب/الدولة)، الذي ارتكزت عليه الجزائر منذ إعادة بناء الدولة، يتميز بإمكانية توحيد الحزب مع الدولة أو التطابق معها، سواء كان الحزب هو الذي يتجه لاستيعاب الدولة، كما حدث في مرحلة حكم الرئيس أحمد بن بلة :أولوية الحزب على الدولة، أو اتجاه الدولة لاستيعاب الحزب كما حدث في مرحلة حكم الرئيس هواري بومدين: أولوية الدولة على الحزب¹، وظلت بذلك جبهة التحرير الوطني طيلة ثلاث عقود هي الحزب الوحيد الذي يملك الشرعية وقائد الأمة في ظل المشروع التاريخي الثوري التحرري، بحجة أن الاعتماد على الحزب الواحد هو أمر ضروري لإعادة بناء الدولة الجزائرية. وهو ما أكد حتمية ارتباطه بهذه الدولة التي تمثل الجميع، وتقف ضد الانشاقات والتحزب وتدينه باعتباره ضد الوحدة الوطنية².

فقد استند حزب جبهة التحرير الوطني في ممارسة السلطة إلى شرعية تاريخية ثورية ارتكزت بدورها على المقاومة الوطنية ضد الاحتلال الفرنسي، و هي شرعية لم يسبق و أن حصلت عليها أي قوة سياسية أو حزبية في الجزائر سوى جيش التحرير الوطني، و قد أكدت جميع النصوص القانونية عليها حيث مارس دورا فعالا، سياسيا و تعبويا مانعا ظهور قوة منافسة، الحزب منذ بداية الاستقلال(بل في نظر البعض منذ سنوات الثورة التحريرية)، ساهم بقدر كبير في خنق الحريات الفردية والعامّة والتصيق إلى درجة إلغاء حرية التعبير، وفرض قوالب جاهزة، ونفي الاختلاف والتمايز، وفرض أحادية متعسفة في كل شيء، يضاف إلى كل ذلك التعسف في استعمال السلطة واحتكار الامتيازات، وتصلب الجهاز البيروقراطي وفشله في أداء مهامه كوسيلة للاتصال وأداة لتنفيذ البرامج والمخططات. وقد أدى كل ذلك إلى توسيع الفجوة بين المجتمع والسلطة السياسية، وفقدان مؤسسات الدولة لمصداقيتها لدى شرائح عريضة من المجتمع³.

و عليه ظل النظام السياسي الحاكم منذ سنة 1962 إلى غاية سنة 1988، مُعتمداً على الحزب الواحد المتمثل في جبهة التحرير الوطني قائد الكفاح المسلح ومحقق الاستقلال، وأكثر من ذلك المتحكم والمسيطر على الحياة السياسية والمجتمع، حيث أكدت المواثيق الوطنية والرسمية، على أن الجبهة هي

¹ منعم العمار، مرجع سابق، ص43

² نور الدين ثنيو، "الدولة الجزائرية المشروع العصي"، مجلة المستقبل العربي، عدد242، 1999، ص36

³ عبد الباسط دردور، العنف السياسي في الجزائر وأزمة التحول الديمقراطي، القاهرة: دار الأمين للنشر . والتوزيع، 1996 ، ص4

المؤسسة الأولى التي تتصدر بقية المؤسسات بل هي الدولة بعينها، وهي الوحيدة المحكرة لجميع أوجه النشاط السياسي، ما أعطاها دور الموجه والمرشد السياسي إلى غاية صدور دستور سنة 1989¹. وظلّ هذا المشهد السياسي الجزائري المتميز بشخصنة السلطة واحتكارها وسيطرة الحزب الواحد، مسيطراً على الحياة السياسية إلى غاية أحداث أكتوبر 1988، ما نتج عنه تراث سياسي قائم على خنق الحريات، واستبعاد أي إمكانية لقيام مؤسسات سياسية تمثيلية من أحزاب سياسية ومؤسسات المجتمع المدني².

خلال هذا الظرف، كان المجتمع يتطلع إلى المزيد من التغيير، مما أدى إلى انتشار التذمر والرفض ضمن الفئات الاجتماعية الواسعة، حول الهوة الموجودة بين المجتمع و هيكل الدولة الرسمية والتشكيك في شرعية النظام، و فقدان الثقة في جبهة التحرير الوطني خاصة و أن دورها أصبح محدودا بما يقرره الرئيس منذ مرحلة البناء الأولى و حتى بداية التحول إلى التعددية، و هو ما اتسق تماما مع أهداف الثورة الجزائرية و نمط التنمية المعتمد و الذي خصص 40 % من الدخل النفطي في مشاريع صناعية ضخمة أضرت بالاقتصاد الجزائري على المدى البعيد بسبب تأثرها بانخفاض سعر النفط وبتفاقم المشاكل الاقتصادية، لتعجز في الأخير الخطط الاقتصادية عن تحقيق معدل نمو اقتصادي يزيد على معدل النمو السكاني³.

و هذا إضافة إلى الأخطاء التي وقعت فيها جبهة التحرير الوطني: كالاتتماد على الجيش منذ 1965 و تحول الحزب إلى جهاز يفتقر إلى الشرعية إضافة إلى عمق الانقسام بين إيديولوجية النص والفعل الذي أدى بدوره إلى إضعاف مصداقية الحزب في التمسك بمواثيق الثورة ناهيك عن الصراع داخل الحزب و تقشي الفساد والبيروقراطية داخل الجبهة مما أدى إلى فقدان ثقة الجماهير فيها و فشلها في أدائها السياسي.

و لم تكن الأحداث التي مرت بها الجزائر عام 1988 إلا محصلة و تعبيراً عن أزمات عانى بتبعاتها النظام السياسي، و هي الأزمات التي تبلورت في شكل عدد من الضغوط المتوالية أوجبت على

1 خميس حزام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع إشارة إلى تجربة الجزائر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003، ص 145

² ثناء فؤاد عبد الله، الدولة والقوة الاجتماعية في الوطن العربي: علاقات التفاعل والصراع، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص 184.

³ منعم عمار، مرجع سابق، ص 47.

النظام السياسي مواجهتها عبر عمليات التكيف المتعددة، و استيعابها من خلال تعديل بنائه و مؤسساته
أوزيادة تأثيره في حصر المتغيرات المجتمعية و التي تعج بها و بيئة النظام ذاته.

من حيث الصراع داخل أجنحة النخبة السياسية:

قبل الاستقلال كانت معظم التيارات تشارك في العمل السياسي من داخل جبهة التحرير، أما بعد
الاستقلال مباشرة فقد ظهرت الصراعات متمثلة في:

- صراعات في شكل صدامات بين الولايات (صراع الولاية الثانية مع الولاية الرابعة)
- اخذ الصراع بين الولايات بعدا ثقافيا بصراع الولاية الثالثة مع الولايات الأخرى.
- صراع مختلف الأجنحة العسكرية الموزعة على ولايات الجزائر ، والذي أخذ شكل الزحف على
العاصمة عقب إعلان فرنسا خروجها من الجزائر .

تبلور الصراع حول مشروع المجتمع بين العسكر والساسة ، بعد أن كرس مؤتمر الصومام الفصل
بين الداخل والخارج والعسكر والسياسيين، وبذر بذور الشقاق بين مختلف أجنحة جبهة التحرير في
الداخل والخارج، بالإضافة إلى الصراع بين أنصار التعددية السياسية والأخذ بالليبرالية، (فرحات عباس
ومحمد بوضياف)ومن نادى بالحزب الواحد (ابن بلة وبومدين، قيادة المؤسسة العسكرية) ، غير أن قيادة
أركان الجيش قد حسمت النزاع لصالح الطرف الأخير. وجاءت المرحلة الأولى تكريسا لمنطق الجهوية
الذي أفرزه الصراع ، وفي مرحلة الشاذلي تطور الصراع بين أنصار الانفتاح والمعارضة، رغم إجماع
الجميع على عدم تسرب السلطة خارج الحزب.¹ إلى أن انفجرت عقب خطاب ألقاه الشاذلي في 19
سبتمبر 1988 ، هاجم فيه صراحة الذين يعارضون إصلاحاته وفي هذه المرة تركزت محاور الصراع
حول:

- التعددية السياسية في مواجهة الحزب الواحد.
- اتساع دور القطاع الخاص في مواجهة سيطرة القطاع العام على النشاط الاقتصادي
- الهوية الجزائرية وهل هي عربية إسلامية أم فرانكفونية.

المجموعة الثانية:

فقد عانت الجزائر من مجموعة من الأزمات المحورية السياسية، الاجتماعية والاقتصادية، و
التي لعبت دورا مهما في إعادة تشكيل النظام السياسي من جديد، و فيما يلي استعراض لبعض
الأزمات التي تعرضت لها الجزائر:

¹ غسان سلامة ، ديمقراطية من دون ديمقراطيين، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، 1995، ص298

1- أزمة التوزيع:

و قد تمثلت بواردها في ضعف قدرة النظام السياسي الجزائري على التوفيق بين الاعتبارات الاقتصادية الفنية في التوزيع و بين الاعتبارات الاجتماعية التي تفترض العدالة، و إذا كان بعضهم يرد بعض فروض تلك الأزمة و أسبابها إلى ما واجهه النظام من أعباء اقتصادية بسبب انخفاض عائدات النفط، فإن بعضهم الآخر يردّها إلى سوء الإدارة و التخطيط و غياب القادة الميدانية للقطاعات الإنتاجية التي أصدرت بموجبها جهود التنمية طوال الفترة المنصرمة¹.

2- أزمة المشاركة:

شهدت الجزائر أزمة المشاركة السياسية. وتصبح المشاركة السياسية أزمة من أزمات التنمية السياسية عندما تأخذ جماعات جديدة بالمطالبة بإشراكها في الحكم على نحو أو آخر، فهي ناتجة من عدم تمكن الأعداد المتزايدة من الإسهام في الحياة العامة لبلادهم، مثل المشاركة في اتخاذ القرارات السياسية، كما تحدث عندما لا تتوفر مؤسسات سياسية يمكن أن تستوعب القوى الراغبة في المشاركة². وفي الوقت نفسه تتطوي على أزمة شرعية وتشكل تهديداً لمركز الجماعة الحاكمة وعلى الأخص إذا بدت هذه الأخيرة لا تستجيب إلى مطالب القوى الصاعدة، ولا ريب أن كل ما يؤدي إلى تغيير المجتمع مادياً كالتصنيع والتكنولوجيا أو إعادة النظر في النظم الزراعية وغير ذلك، يؤدي إلى تصاعد جماعات اجتماعية تطالب بإشراكها في الحكم.

وهنا لا بد من التأكيد على أن الجزائر عرفت نوعاً من المشاركة يتفق في خطوطه العامة مع ما عرفته معظم بلدان العالم الثالث، وهو ما يمكن أن يكون أقرب إلى مفهوم التعبئة mobilisation منه إلى المشاركة، كمبدأ سياسي وكإجراء نظامي وكجوهر لمفهوم الديمقراطية في الممارسة السياسية³.

كما أدى حزب جبهة التحرير الوطني دوراً في ترسيخ هذا النمط من المشاركة وتوجيهه، باعتباره الأداة التي من خلالها يتم ربط الجماهير بالنظام، ولكن حتى هذا الدور ظل مقروناً بمؤسسة الرئاسة. ويمكن ملاحظة ذلك بوضوح خلال عهد الرئيس الأسبق أحمد بن بله والرئيس الأسبق الراحل هواري بومدين والى حد ما الرئيس الأسبق الشاذلي بن جديد، إذ ظل دور الحزب محدوداً بما يقرره الرئيس، فأصبح الأداة التي يتم من خلالها تعبئة الجماهير.

¹ منعم عمار، مرجع سابق، ص 48.

² أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سبتمبر، 1997، ص 31

³ رياض الصيداوي، الانتخابات والديمقراطية و العنف في الجزائر، المستقبل العربي، عدد 245، جويلية 1990، ص 28

استمر النمط التعبوي للمشاركة لفترة طويلة وتحديداً منذ عام 1962 وحتى عام 1989 مع الأخذ بنظر الاعتبار أن الرئيس الأسبق الشاذلي بن جديد قد أعطى هامشاً محسوباً لحرية التعبير وتكوين النقابات، ولكن مع استمرار ذلك النمط من المشاركة السياسية، كيف تعامل النظام السياسي مع محاولات الجماعات الصاعدة الرامية إلى تحقيق مطالبها؟ تلك مسألة ارتبطت بالوضع الاقتصادي في الجزائر لأن المتعارف عليه أنه في ظل الوفرة لا يمكن الحديث عن أزمة مشاركة، أو لم تكن حادة أو مهددة للنظام السياسي. وفي حالة الجزائر لم تظهر أزمة المشاركة بصورة جدية طالما أن عوائد النفط أدت إلى الوفرة، لكن طرحت نفسها كأزمة وعانى منها النظام السياسي مع تدني عوائد النفط وتدهور الوضع الاقتصادي. وبحسب غسان سلامة " فان الدولة النفطية (الدولة الريعية) ليست بحاجة إلى الاعتماد المطلق على العائدات الضريبية وهي ليست بحاجة لتلك العائدات إذا أمن لها النفط أسباب استمرارها وهي بالتالي إذا ذهبنا بالمقارنة إلى حدها الأقصى ليست بحاجة لإقناع الناس بدفع الضرائب وبالتالي ليس فيها الكثير من القابلية للتحويل إلى المنحى الديمقراطي¹ .

نستنتج مما تقدم أن التناقض بدا واضحاً بين النمط المتبع للمشاركة وبين تطبيق هذا النمط، لأن الأصل يفرض أن تكون هناك قنوات مؤسسة. لكن في حالة الجزائر ظل مقروناً بالحزب والرئيس. وحتى في الحالة التي يفترض أن يكون للحزب دور رئيس في تكريس هذا النمط إلا أنه ظل حبيس التناقض بين الدور والأداء، فالدور المنوط بالحزب دستورياً هو أن يقود عملية التحول، ولكن الأداء عبرت عنه مؤسسة الرئاسة وشخص الرئيس تحديداً. لذلك نلاحظ أنه مع فقدان الرئيس ولاسيما هواري بو مدين الذي كان يجسد هذه العملية من المشاركة، وتفاقم تدهور الوضع الاقتصادي طرحت أزمة المشاركة السياسية بحدة في الجزائر، وخرجت بذلك الجماعات الصاعدة من المحور الذي ظل يوجه حركتها .

3- أزمة التكامل :

تشير أغلب الدراسات الخاصة بالمجتمع والدولة في الجزائر إلى أهمية الطابع الانقسامى للمجتمع، المتميز بسيطرة بنى تقليدية تعتمد على علاقات القرابة والجهوية حيث يعاني النظام الجزائري من انقسامات لغوية ودينية، وانقسامات طبقية خاصة بعناصر التكوين الاجتماعى، وانقسامات جغرافية خاصة بالتباينات الجيلية والعمرية. ولقد جسدت أزمة التكامل تعدد الولاءات والانقسامات التي تشكل

¹ غسان سلامة، "قوة الدولة و ضعفها"، في مؤلف: الأمة و الدولة و الاندماج فى الوطن العربى، ج1، بيروت: مركز دراسات الوحدة

تهديدا للكيان الاجتماعي والسياسي ذاته، حيث غالبا ما يتضمن عدم التكامل الوطني عناصر لأشكال عدم التكامل الأخرى مثل عدم التكامل القيمي والسلوكي¹.

4- أزمة الهوية:

تشير أزمة الهوية إلى غياب فكرة المواطنة بين الأفراد والجماعات البشرية المشكلة للمجتمع، وترجع جذور أزمة الهوية في الجزائر إلى المرحلة الاستعمارية، الذي حاول القضاء على الشخصية الجزائرية الحضارية من الدين واللغة والتاريخ، وإنشاء نخب موالية له، وانقسم المجتمع إلى عروبي، إسلامي، الهوية الإفريقية البربرية... الخ.

و عليه تبدو أزمة الهوية من أخطر الأزمات التي واجهها المجتمع الجزائري. نظرا إلى انقسامه بين اتجاهات متعددة، حيث أخذ بعضهم يتمسك بالاتجاه الفردي و آخر يرى في الإسلام بديلا و محققا لذلك التوازن المقصود في الشخصية القومية. و قد كانت فرص نجاح ذوي الرأي الأخير بناء على ما قدمه الإسلام في إطار و هوية الشخصية الجزائرية، في حين ارتبط بعضهم الآخر بالهوية الإفريقية البربرية، ومما زاد في خطورة الموقف في الجزائر هو الدور الذي بدأت تلعبه في بداية الثمانينات الحركة الإثنية - ثقافية الأمازيغية في المطالبة بكيانها الثقافي داخل إطار الدولة، وهنا نشير إلى الاضطرابات والتظاهرات التي اندلعت في جامعة الجزائر وفي تيزي وزو خلال عامي 1980 و 1981 للمطالبة بالاعتراف الرسمي لإحياء الثقافة الأمازيغية داخل البلاد².

فبدلا من استيعاب جميع الأطياف السياسية والثقافية ضمن مشروع التعددية في إطار الوحدة، سار المنطق الثوري الإقصائي³، الذي ولد ردود أفعال مختلفة من طرف العديد من القوى الاجتماعية، ظهرت هذه الردود بشكل واضح مع بروز أزمة هذه الدولة، ولذلك ظهرت إشكالية الهوية بشدة لتطرح نفسها من جديد تحت عدة مسميات، تارة بمفهومها الثقافي اللغوي وتارة أخرى بمفهومها العرقي، غير أنّ ما هو متفق عليه أنّ كل هذه التوترات المتعددة الأوجه، هي وليدة مناورات التيار الفرانكفوني الموالي لفرنسا، ويذهب الباحث السوسولوجي المغربي عبد الصمد الديلمي إلى أنّ إرادة التقسيم بصفتها

¹ حسين توفيق إبراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992، ص 223

² أحمد مصطفى العملة، "أحداث الجزائر وانعكاساتها على المغرب العربي"، السياسة الدولية، العدد 106، أكتوبر، 1991، ص 116

³ نور الدين ثنيو، "الدولة الجزائرية... المشروع العصي"، المستقبل العربي، السنة 28، العدد 242، أبريل، 1999، ص 27

المحرك الأساسي للسياسة الاستعمارية هي التي أدت إلى خلق الكائن الأمازيغي لهجة خاصة وعرفا مستقلا عن الشريعة الإسلامية وتنظيما اجتماعيا سياسيا بدائيا، وبالتالي اصطناع الأسطورة الأمازيغية التي تعتبر العرب والإسلام كقوى استعمارية تسلطت على السكان الأمازيغ لتسلب منهم ممتلكاتهم وهويتهم على الخصوص، ومن ثم يصبح دور الاستعمار هو الدفاع عن الإنسان الأمازيغي المضطهد الذي حافظ رغم طول الاستعمار الإسلامي المزعوم على أصالته واستقلالته، وتجسدت حماية الاستعمار الفرنسي في مستويين، الأول: العمل على عدم أسلمة القبائل الأمازيغية، والثاني: العمل على عدم تعريب هذه القبائل¹

ولضمان ذلك تمت تهيئتهم لتبني ثقافة فرنسية حديثة بدل الثقافة العربية الإسلامية كما ورد في أحد التقارير الاستعمارية (بحجة أنهم جزء لا يتجزأ من الثقافات الآرية ذات الأصول الأوربية)²، وهو الشيء الذي انعكس على التشكيلات الاجتماعية الثقافية التي يتكون منها المجتمع الجزائري، وحال دون نموه الطبيعي، فأصبح يعيش على وضع الأزمات البنائية العميقة التي أصبحت تبرز دائما مع كل مرحلة قطيعة أو تحول يشهده هذا المجتمع.

ومن جهة أخرى، نسجل هنا المغالاة في تسييس النقاش حول الهوية والتمادي في استخدام عناصرها ومكوناتها الأساسية (اللغة، الدين، الانتماء الحضاري) في تنوعها وتعددتها، سواء من قبل السلطة أو مختلف التيارات السياسية، ولا شك أنّ الاستخدام الدائم للهوية في المنافسة السياسية حسب الدكتور العياشي عنصر ينم عن ضعف جوهري في مستوى التطور الاجتماعي والسياسي للمجتمع، بل أكثر من ذلك يشير إلى وجود تناقضات جوهرية عالقة تميز بنية المجتمع وتمنع صيرورة الحداثة، وتعيق بلورة ممارسات ومؤسّسات عصرية، إذ يعني ذلك استمرار التأثير القوي لقيم ومعايير مرتبطة بالبنى الاجتماعية القديمة المعبّرة عن مصالح قوى اجتماعية رافضة للحداثة والتطور على جميع الأصعدة، لما يمثل ذلك من تهديد لوجودها وهيمنته³.

¹ سالم لبيض، " من أجل مقارنة سوسولوجية لظاهرة القبيلة في المغرب العربي"، المستقبل العربي، السنة 23، العدد 261، نوفمبر 2000، ص6.

² محمد حافظ ذياب، " علم الاجتماع في الجزائر: الهوية والسؤال"، في: سليمان الرياشي وآخرون، الأزمة الجزائرية...، مرجع سابق، ص 31.

³ العياشي عنصر، سوسولوجيا الديمقراطية والتمرد بالجزائر، مرجع سابق، ص 48.

و قد استفاد التيار الإسلامي من هذا التشتت والانقسام، فضلا عن ما مثله من قاعدة مشتركة بين العرب و البربر ليؤطر فعله و يصعد من نشاطه الذي كان سببا في انهيار شرعية النخبات والمؤسسات الحاكمة لتكتسب أزمة الهوية بعدا آخر تبعا لارتباطها بأزمة الشرعية¹.

2- أزمة الشرعية: استمدت الجزائر كدولة شرعيتها من الشرعية التاريخية لجبهة التحرير الوطني، التي ارتكزت على المقاومة ضد المحتل وتحقيق الاستقلال. وترتب عليها في أن حدث تداخل بين الدولة والجبهة. إذن أزمة الشرعية كانت في الأساس من الأيام الأولى للاستقلال.

أخذ مفهوم الدولة في عهد الرئيس الراحل هواري بومدين معنى جديد، فالدولة لديه هي السلطة والنظام ووحدة الشعب، وحين أعلن الرئيس بومدين على بناء جهاز فعال ومؤسسات تستجيب لمطالب الشعب، كان بذلك قد وضع حدا للشرعية الثورية، وطرح قيام الشرعية الدستورية².

إن هذا الإعلان قد أوحى للشعب انه سيعيش حرية سياسية مجسدة في هياكل تمثيلية جديدة داخل الدولة، ولكن العكس هو الذي حدث، حيث حرص الرئيس على أن تبقى له السيطرة والأولوية على الحزب.

بعد وفاة الرئيس الراحل بومدين، عين الجيش شخصية عسكرية لتولي مصب رئاسة الحكم الشاذلي بن جديد، هذا الأخير الذي قوى الحزب واستعمله في صراعه ضد مراكز القوى في الجيش. وشهد عهده إبعاد بعض رموز النظام السابق بغية استعادة شرعية جديدة لنظامه³.

وفي ظل تآكل وانهيار شرعية حزب التحرير، ونشوب الصراعات الداخلية بين كوادره وقيادته وصراعاتهم على الحكم، وتدهور مكانة الايدولوجيا التعبوية للحزب والنظام في ظل تطورات الأوضاع الداخلية، الإقليمية، والدولية، وشيوع الفساد داخل في الإدارة، والحزب، والجيش.. أدى كل ذلك لفقدان الشرعية.

يضاف إلى ذلك و كمتغير داخلي، أن الجزائر و قبل التحول إلى التعددية الحزبية، لم تكن تملك أي تقاليد أو ميراث يفصح عن مشاركة سياسية حقيقية، فالمفهوم السائد هو التعبئة و ليست المشاركة، كما أن الساحة السياسية كانت مغلقة تماما على الجبهة التي تسيطر عليها العناصر العسكرية المتعددة والتكنوقراط. وعلى الرغم من التطور الذي شهدته الجزائر في تكوين الجمعيات خلال السبعينات إلا

¹ رياض الصيداوي، مرجع سابق ، ص 48.

² خميس حزام والي، مرجع سابق، ص127

³ المرجع نفسه ، ص139

أن النظام السياسي بقي مفقداً ذلك النضج المؤسسي الذي يجعل من الديمقراطية قيمة عليا تحكم حياة المجتمع.

و بناء على ما تقدم، فقد عجز النظام السياسي و نواته عن استقبال التطورات الاجتماعية و امتصاصها و التعبير عنها، و هكذا تأكدت أزمة سباق بين النظام و بين قدرته على احتواء التطورات و التغيرات الاجتماعية، الأمر الذي أدى في النهاية إلى نمو حركات الرفض السياسي و الاجتماعي.

الفرع الثاني: المتطلبات الاجتماعية و الثقافية

ما يميز الجانب الاجتماعي - الثقافي في الأزمة الجزائرية هو الاختلال الحادث في سلم القيم و المعايير التي تحكم وجود المجتمع و تنظيمه، و سيره لما هو مجموعة علاقات ذات طابع مؤسسي يخضع لقواعد تحظى بالاتفاق النسبي للأفراد و الجماعات، و تبدو هذه القضايا بوضوح أكبر من خلال الممارسة في تدهور قيم العمل و الأداء و الفعالية و الكفاءة¹.

فالأزمة في الجزائر هي وليدة مطلب للتغيير نابع من المجتمع و من التطورات التي عرفها المجتمع الجزائري، و من رفض هذا التغيير و الوقوف في وجهه من قبل الذين لم يدركوا ضرورة التغيير أو الذين اعتقدوا أن لا مصلحة لهم في هذا التغيير.²

إضافة إلى عجز المجتمع عن تحقيق الانتقال من وضعية تقليدية متميز بسيطرة بنى اجتماعية قائمة على روابط الدم و العرق و الانتماء إلى مجموعات نظامية محدودة في الزمان و المكان تحدد هويتها عوامل مثل الدين و اللغة، في عزلة عن التفاعل مع المحيط و مواجهة التحديات و الضغوط التي يفرضها وسط ثقافي متنوع و متجدد في بنائه و تعابيره و دلالاته القيمية و المعيارية، فالفشل الذي مني به مشروع التنمية مرتبط بالفشل في تحقيق هذه النقلة النوعية نحو تحديث الدولة و المجتمع، و تعتبر الرشوة المحسوبية، الزبونية، روح الانتكال، المضاربة، من بين الظواهر المرضية للتخلف الاجتماعي - الثقافي، ناهيك عن فشل المؤسسات الاجتماعية و عجزها عن أداء دورها و وظيفتها بفعالية، بما في ذلك الأسرة و المدرسة و منظومة التكوين و التعليم عموماً.

¹ عبد الحميد مهري، "الأزمة الجزائرية: الواقع و الآفاق"، المستقبل العربي، السنة 20، العدد 226، ديسمبر 1997، ص4.

² العياشي عنصر، "سوسيولوجيا الأزمة الراهنة في الجزائر"، من مؤلف: الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية،

و هناك مظهر آخر يتجلى فيه البعد الاجتماعي للأزمة و يتمثل في اتساع فجوة التفاوت بين الشرائح و الفئات الاجتماعية المختلفة، و كذا التباين الشديد في الأوضاع المعيشية للفئات الاجتماعية، و القصور البالغ في مستوى إشباع الحاجات الأساسية للغالبية السكانية " الفئات الصغرى"¹.

خصوصاً أن هذا التفاوت يفتقد أسس مشروعية تبرره في ظل غياب نسق قيمي يحظى باتفاق نسبي بين القوى الاجتماعية، إذ يقوم التفاوت على مجموعة عناصر تعتبر موضع احتجاج ومعارضة من قبل الغالبية الفاعلة في المجتمع (الطبقة العاملة، و الطبقة الوسطى) لما يرتبط به من شعور بالظلم و اللامساواة و عدم تكافؤ الفرص، خاصة و أنه ارتبط بالتشكيل السريع لثروات ضخمة و بطرق مشبوهة و غير شرعية، كالمضاربة، الاختلاس، و تحويل الأموال العمومية. الأمر الذي يعني عدم إخضاعه لضوابط مهما كان مصدرها أو طبيعتها، نتج من كل ذلك، رفض مزدوج للتفاوت الاجتماعي الحاد الذي يميز بنية المجتمع الجزائري منذ منتصف الثمانينات، و بالتالي أصبحت ظاهرة التفاوت الاجتماعي التي كانت خلال مراحل سابقة من تطور المجتمع، مرفوضة حتى على مستوى الخطاب السياسي المتميز بنزعة شعبية قوية، أصبحت ميزة جوهرية من الصعب التخلص منها أو التخفيف من حدتها.

كما أن الاستخدام المستديم للهوية في المنافسة السياسية ينم عن ضعف جوهري في مستوى التطور الاجتماعي و السياسي للمجتمع، بل أكثر من ذلك، يشير إلى تناقضات تميز بنية المجتمع تمنع سيرورة الحداثة و تحول دون بلورة مؤسسات عصرية في المجتمع.²

الفرع الثالث : المتطلبات الاقتصادية

شهدت الجزائر منذ النصف الثاني من ثمانينات القرن العشرين تدهوراً اقتصادياً واضحاً وهو ما كشفت عنه بوضوح مؤشرات النشاط الاقتصادي في الجزائر³. و تمثلت ابرز مظاهرها في:

أ- فشل التسيير البيروقراطي للاقتصاد الوطني: لقد أصبحت الدولة عاجزة عن التسيير البيروقراطي للأنشطة الاقتصادية التي فرضتها ، فكان أسلوب الإنتاج الاشتراكي سائداً لكن الفعالية الاقتصادية الخاصة تتناقض تماماً مع أسلوب التسيير البيروقراطي الذي فرضته الدولة فمسيرو المؤسسات العمومية الاقتصادية بحكم سلطتهم يتصرفون في موارد مؤسساتهم وهم متحررون من ميكانيزمات ضغوط السوق ، طالما أن بقاءهم في مناصبهم مرتبط بالتعيين من فوق ، و بالتالي فان معيار الربح يتم التخلي عنه⁴، كما

¹ عبد الحميد براهمي، المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 1996 ، ص130.

² المرجع نفسه ، ص - ص 230 - 231.

³ Abderrahmane Mebtoul , l'Algérie face aux défis de la mondialisation , vol 2, Alger : opu,2002,p-35-37

⁴ Ibid,p38

وصل العجز المالي للمؤسسات الاقتصادية العامة إلى 250 مليار دينار جزائري ، دون أن ننسى مبلغ 120 مليار دج الذي يوزع سنوياً على شكل أجور في الإدارات التي تعرف فيها كتلة الأجور تزايداً مستمراً دون مقابل يذكر، ولم ينتج عن ذلك إعادة إنتاج موسع للرأس المال في القطاع العام الإنتاجي ، وإنما حصل توسع لقوة العمل ، وتضخم كبير للوظائف المرتبطة بالإدارة في جهاز الإنتاج ، وبدأت تظهر مديونية المؤسسات نتيجة نظام الأسعار الممركز ، وعدم فعالية النظام الجبائي ، لأن المؤسسات الوطنية كان يغلب عليها الطابع الاجتماعي والسياسي ، فالجزائر عرفت اقتصاداً ميسر وليس سياسة اقتصادية قائمة على الجدوى والنجاعة ، لذلك كانت المشاريع الاقتصادية في الواقع خاضعة لتقلبات القرارات والأحكام السياسية التي لا تعرف الاستقرار¹.

ويعني هذا أن نسبة كبيرة من الموارد توجه إلى مجال غير منتج ، وهذا ما أثر بشكل كبير على معدل النمو الاقتصادي وبالتالي اتجاهات الاستثمار في الجزائر، ونجم عن ذلك تطور تناقضات حادة في توفير وتوزيع الحاجيات، هنا في ظل انعدام رقابة اجتماعية حاسمة ، كان الهروب إلى الحل الأسهل وهو السوق الخارجي سواء بالاستيراد أو الاقتراض ومنه اللجوء إلى المؤسسات المالية الدولية²

1989	1988	1987	1986	1985	1984	1983	1982	1981	1980
%2.9-	%1.8-	%1.1-	%1	%5.2	%4.1	%5.6	%4	%3.6	%0.9

جدول يوضح تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر

المصدر: أحمد طعيبة ، مرجع سابق، ص 137

فضلاً عن التدني في أسعار المحروقات و قد نتج عن ذلك الانخفاض عجزاً في تلبية المطالب الاجتماعية المتصاعدة باستمرار جراء الزيادة السكانية ومن جراء الآلة الإنتاجية المفككة التي أصبحت عاجزة عن استقبال عمالة جديدة لدرجة انه بدأ التفكير جدياً في تسريح العمال³

• العجز في ميزان الحساب التجاري، فبعد أن حقق فائضاً بلغ (1014) مليون دولار في سنة 1985. سجل عجزاً في السنة التالية بلغ (2230) مليون دولار وقد انخفض العجز إلى

¹ عمر فرحاتي، إشكالية الديمقراطية في الجزائر، رسالة ماجستير ،جامعة الجزائر، معهد العلوم السياسية و العلاقات الدولية، (1992/1993)، ص 56

² المرجع نفسه ، ص 56.

³ عبد الباسط دربور، العنف السياسي في الجزائر، وأزمة التحول الديمقراطي، القاهرة: دار الأمين، 1996، ص 62

(772) مليون دولار في 1988، ولكن بتكلفة اقتصادية واجتماعية لا يمكن إلا أن تكون شديدة الارتفاع. لقد تحقق هذا الانخفاض مثلاً على حساب الواردات التي ضغطت بشكل مستمر خلال الثمانينات، فبعد أن كانت قيمتها (15,367) مليون دولار في سنة 1986 و (10,116) مليون دولار في سنة 1987 و (9,637) مليون دولار فقط سنة 1988¹. نتج عن ذلك، وصول نسبة الانكماش في الواردات بين 1986 و 1988 إلى (18,48) ويعود سبب ذلك إلى انخفاض قيمة الصادرات الجزائرية من المحروقات، فضلاً عن التدني في أسعار المحروقات، وقد نتج عن ذلك الانخفاض عجزاً في تلبية المطالب الاجتماعية المتصاعدة باستمرار جراء الزيادة السكانية ومن جراء الآلة الإنتاجية المفككة التي أصبحت عاجزة عن استقبال عمالة جديدة لدرجة انه بدأ التفكير جدياً في تسريح العمال².

ج - خدمة المديونية الخارجية وارتفاعها:

بعد أن كانت الدول النامية (ومن بينها الجزائر) تسعى إلى تحقيق تنمية فعلية، فإنها منذ منتصف الثمانينات تسعى إلى حل مشكل الديون الخارجية المتركمة التي أعاقت تماماً مجهودات التنمية بها³. فقد قدرت قيمة المديونية الخارجية طويلة الأجل في سنة 1988 حوالي (23,229) مليون دولار أمريكي. أي بنسبة (44,5%) من الناتج القومي الإجمالي، ووصلت خدمتها إلى (6,343) مليون دولار. أي بنسبة (72,3%) من حصة الصادرات والسلع والخدمات.

وهذا ما دفع إلى تقليص الواردات، شملت بعض الحاجيات الأساسية، رغم أنها ضرورية لصلتها الوثيقة بالحياة اليومية للمواطن⁴ (نشوء ظاهرة ندرة المواد الغذائية)، أو بسير المؤسسات الاقتصادية الوطنية، الأمر الذي دفعها إلى تقليص طاقتها الإنتاجية (بلغت مردودية المنشآت والمصانع في أحسن الحالات ما بين 30 إلى 50% من طاقتها الفعلية)، وذلك ما شكل خطراً على بقائها. فقد وصلت نسبة الانخفاض في الواردات إلى 20%، إذ تجسد ذلك في الفترة ما بين 1985 و 1988 على النحو التالي⁵:

السنة	1985	1986	1987	1988
قيمة الواردات (بالمليار دج)	59.3	50.9	40	48.9

¹ ابراهيم عوض، الأزمة الاقتصادية والاحتجاج والتطور الديمقراطي، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1990، ص8

² عبد الباسط درور، مرجع سابق، ص62

³ Abderrahmane Mebtoul, l'Algérie face aux défis de la mondialisation, op-cit,p42

⁴ محمد الامين الاعجال، مرجع سابق، صص123-125

⁵ أحمد طعيبة، مرجع سابق، ص138

جدول يوضح تراجع الواردات منذ منتصف الثمانينيات من القرن الماضي

المصدر: أحمد طعيبة ، مرجع سابق ، ص 138

لقد عولجت أزمة انخفاض عائدات البترول في الجزائر منذ بدايتها على أنها أزمة ظرفية قصيرة الأجل، وبالتالي لم تكن هناك إستراتيجية طويلة الأمد لتسيير هذه الديون، بل اعتمدت على وضع منظومة قانونية بين سنتي 1991 و 1986 تنظم اللجوء إلى الاقتراض الخارجي غير أنّ هذه الإجراءات لم تأخذ بعين الاعتبار قدرة الجزائر على الاستدانة وذلك ما جعل لدى وخدماتها ترتفع وتؤثر سلبا على معدل النمو الاقتصادي وعلى توازن ميزانا لمدفوعات، بحكم أنّ عملية إنعاش الاقتصاد أصبحت صعبة، بل أكثر من ذلك صعوبة ضمان توفير مواد الاستهلاك ووسائل الإنتاج نظرا للوضعية السيئة للسيولة بالعملة الصعبة وهو ما نستنتجه من الجدول التالي:

السنة	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992
الديون الخارجية بالمليار دولار	26 25	26.5	25.8	25.10	21	24.70	25	17.50
خدمات الديون بالمليار دولار	9.42	3.37	8.89	7.01	6.55	5.28	4.13	4.79
نسبة خدمات الديون إلى قيمة الصادرات	35%	62.6%	55.5%	80.3%	69.5%	66.6%	72.7%	77%
سعر الصرف الدينار	50.3 دج	4.71 دج	4.84 دج	5.93 دج	7.61 دج	8.93 دج	18.13 دج	-

									مقابل الدولار
--	--	--	--	--	--	--	--	--	------------------

جدول يوضح تطور حجم الديون الخارجية للجزائر وحجم خدماتها منذ منتصف الثمانينيات من القرن

الماضي

المصدر: أحمد طعيبة، مرجع سابق، ص 138

ازدادت حدة مشكلة الديون لكون أن القروض ذات طبيعة تجارية وبالتالي قصيرة الأمد، مما جعلها تمتص نسبة كبيرة من العائدات لتسديدها¹، إن التنافس بين تخصيصات خدمة المدىونية، وعائدات الاستيراد، دفع الجزائر إلى إتباع سياسة تقشفية للوفاء بالالتزامات المالية المترتبة على الديون، واعتمدت هذه السياسة على ضغط الاستيراد والإنفاق العام ومواصلة تسديد الديون المستحقة. لكن رغم أن ذلك وفر بعض الأموال للدولة، خفت عنها العجز نسبيا في ميزان المدفوعات، إلا أنها من جهة ثانية أسهمت في زيادة حالة الركود الاقتصادي، وزيادة معدل تدفق الأموال إلى الخارج، وبالتالي الضغط على الخدمات الاجتماعية والإنفاق على السلع الأساسية وزعزعة الاستقرار. أصبح بذلك الاقتصاد الجزائري حبيس حلقة مفرغة، فهو يقترض أموالا لا تستعمل في الاستثمار المنتج². وفي نفس الوقت مضطر إلى دفع ثلثي عائداته كل سنة إلى المؤسسات المالية الدولية. إن العجز المالي الذي عرفه الاقتصاد الوطني، دفع بالجزائر إلى اللجوء إلى الصندوق النقد الدولي والبنك العالمي للإنشاء والتنمية لطلب المساعدة المالية³، وأبدت نيتها في إجراء إصلاحات اقتصادية هيكلية، هذا يعني ضمنا الاستعداد لربط السياسة الاقتصادية بتوجيهاتها وقراراتها، وبالتالي الخضوع لشروطها المسبقة⁴

إلا إن الإيديولوجية التي كانت سائدة في الجزائر قبل 1988، القائمة على الفكر الاشتراكي، لم تكن لتسمح للنظام السياسي بالخوض في مثل هذه الإصلاحات التي تشترطها المؤسسات المالية الدولية، فكان لابد من تفتح سياسي يسمح باتخاذ إجراءات في هذا الاتجاه الجديد، خاصة وأنها في صالح الدولة

¹ أحمد طعيبة، مرجع سابق، ص 139

² إن انخفاض أسعار البترول منذ 1986 أدى إلى تقلص محسوس في الموارد المالية وفي المقابل تزايد مستوى الإنفاق العام (بسبب نمط الحياة الاستهلاكي غير الرشيد الذي برز مع بداية الثمانينات بتشجيع من النظام من خلال سلسلة من الإجراءات، أشهرها برنامج مكافحة الندرة المعتمد على الاستيراد المكثف للسلع. وقد جاء تجسيدا لشعار من أجل حياة أفضل الذي رفعته بيروقراطية الحزب الحاكم.

³ لقد وصلت نسبة مستحقات ديون الجزائر أكثر من 75% من قيمة الصادرات، وهي من أعلى المعدلات في العالم، تفوق بعشرة 10 مرات المتوسط العالمي. فمقارنة مع بعض الدول العربية تصل هذه النسبة في المغرب إلى 30.1%، موريتانيا 27%، تونس 20.2%، مصر 15.2%، رغم أن هذه الأخيرة تحتل المركز الأول من حيث حجم المديونية (قبل الجزائر) بقيمة 40مليار دولار

⁴ أحمد طعيبة، مرجع سابق، ص 139.

التي أرهقتها التكاليف الاجتماعية للتنمية، وأصبحت عاجزة عن الوفاء بوعودها التي ينتظر المواطنون تحقيقها.

ضعف القطاع الفلاحي: وهذا بسبب ارتكاز الاقتصاد الجزائري على عائدات المحروقات الموجهة أساسا إلى الصناعة (خاصة الصناعات البتروكيميائية)، وبالتالي سوء التخطيط وعدم وجود سياسة منطقية تأخذ بعين الاعتبار أهمية الفلاحة ودورها الهام في التنمية، وأمثال على ذلك انتشار البناءات على سهل "متيجة" الغني الذي آن في وقت سابق يغطي حاجيات الجزائر ويصدر منه إلى الخارج، إضافة إلى إتباع الطرق التقليدية في استغلال الأراضي الفلاحية. وهكذا انخفضت نسبة الإنتاج الفلاحي من % 27 سنة 1985 إلى % 5.6 سنة 1986، واستقرت سنة 1987 في حدود % 6.8، ولكن تدهورت أكثر في سنة 1988 لتصل إلى حد سلبي قدره -5.1%، علما أن الإنتاج الفلاحي لا يحقق إلا % 14 من الإنتاج الداخلي العام بل إنه مع بداية التسعينات سجل القطاع الفلاحي أضعف مردود له محققا أدنى حد على مستوى بلدان البحر الأبيض المتوسط، ليخلق عجزا كبيرا في توفير المنتجات الفلاحية للبلاد، علما أن مردود نفس القطاع بالمغرب مثلا يغطي % 70 من الاحتياجات الداخلية في نفس الفترة.

هذا الوضع المتردي جعل الجزائر تخصص حوالي مليار دولار سنة 1988 لاستيراد المنتجات الغذائية، أي ما يعادل % 12.5 من عائدات البترول، والنتيجة الحتمية هي التبعية الغذائية للخارج، توسعت عام بعد آخر. كما سجلت الفلاحة عجزا قدره 15 مليار دينار جزائري تولت خزينة الدولة دفعه دون مقابل¹

ورغم محاولة تدارك الموقف من طرف المسؤولين، إلا أن مبادراتهم باءت بالفشل، إذ أن عملية توزيع 800.000 هكتار من تعاونيات الثورة الزراعية ومزارع الدولة على المستفيدين منها بإصدار قانون المستثمرات الفلاحية الخاصة لم تحقق ما كان منتظرا منها خاصة تحقيق الاكتفاء الذاتي للبلاد، وهذا بفعل التجاوزات التي وقعت عند توزيع الأراضي على أساس العلاقات الاجتماعية والمحابة والرشوة²

اعتماد السياسة الاقتصادية على الخارج : حيث ربطت عملية التنمية ، بالاعتماد على الغير(من الفني الخبير إلى الرأسمال والآلة) ، وكان من نتائج ذلك انتهاج سياسات فاق طموحها إمكانيات البلاد، ولكون الجزائر مرتبطة بالسوق الدولية ماليا وفنيا واقتصاديا أدى ذلك إلى زيادة في استيراد المعدات والخبرة

¹ سعيد بوشعير، النظام السياسي الجزائري، مرجع سابق، ص 17

² أحمد طعيبة، مرجع سابق، ص 142

الفنية برغبة في تسريع عملية الخروج من التخلف، إذ تم شراء أعداد كبيرة من المصانع التي بدأ الأجانب يفكرون في التخلي عنها نتيجة لعمليات التحديث الجارية هناك . كما أن شراء هذه المصانع مع عدم كفاية الموارد دفع إلى الاقتراض الميسر الذي بدأ جذابا لشرائها. وترتبت على ذلك ديون وفوائد تحولت إلى عبء يتقل كاهل الاقتصاد الجزائري. رافق هذه التبعية الاقتصادية تبعية في نمط المعيشة والاستهلاك للدول المتطورة بفعل سياسة الانفتاح الجديدة¹.

سوء التسيير والتصرف في الإمكانيات والموارد المتاحة منذ الاستقلال، ونقص الاستثمارات مع بداية الثمانينات، وتكفي الإشارة هنا إلى مظاهر التبذير والاختلاس للأموال وصرفها دون مراقبة أو محاسبة، هذه الوضعية أربكت الجهاز الاقتصادي وجعلته عاجزا عن اتخاذ المبادرات اللازمة، إذ اقتصرته مهمته على التسيير اليومي للشؤون الجارية وهذا ما جعل الجزائر عرضة للتقلبات الاقتصادية الدولية، ومن مظاهر ذلك ما صرح به رئيس الحكومة السابق " بلعيد عبد السلام ... " حول المبالغ الضخمة التي كانت مخصصة أساسا للقطاعات المنتجة الهادفة إلى توفير مناصب شغل، ولكنها حولت بقرار رئاسي إلى بناء مقام الشهيد²...

المطلب الثاني: العوامل الخارجية في التحول الديمقراطي في الجزائر

بالرغم من أهمية الاعتقاد السائد بأن الديمقراطية لا تفرض من الخارج، و أن إدارة هذه العملية واستمراريتها وترسيخها متوقف بالأساس كما رأينا على اعتبارات داخلية اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية، وبخاصة دور القوى السياسية المستتيرة التي تؤمن بالديمقراطية وتتاضل من أجل تحقيقها، لا يمكن تجاهل العامل الخارجي الذي برزت أهميته بصفة خاصة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة عند تفكك الاتحاد السوفيتي وتحول الكثير من دول أوروبا الشرقية إلى الديمقراطية في ظل الدور الذي لعبه الإعلام الخارجي في زعزعة الحكم التسلطي وتدعيم الحركة الديمقراطية ماديا ومعنويا.

¹ برتراند بادي، الدولة المستوردة، (تر: لطيف فرح الله). القاهرة: دار العالم الثالث، 1996، ص56

² Lhouari Addi, " Vide Du Pouvoir Et Intolerance: Le Choix Des Algériens " Le Monde Diplomatique, N° 435, Du (Juin 1990), P.06.

نقلا عن: عمر فرحاتي، إشكالية الديمقراطية في الجزائر، مرجع سابق، ص58

فمن الناحية التاريخية ارتبط الحديث عن البعد الخارجي في عملية التحول الديمقراطي إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية بحالتين أساسيتين هم: حالة اليابان وحالة ألمانيا الغربية المتحولتين بفعل عسكري خارجي¹.

فالبيئة الخارجية تلعب دورا لا يقل أهمية عن البيئة الداخلية من حيث خلق الضغوط والتأثيرات على النظام السياسي، ودفعه إلى مساهمة كل تحولاتها وتطوراتها، خاصة وأنّ النظام الدولي الجديد بدأ تشكله بالسير في اتجاه فرض توجهات واحدة سياسية واقتصادية وثقافية في إطار ما يعرف بظاهرة العولمة، لا يمكن لأي نظام سياسي أو دولة ما، التغاضي عنها أو إغفالها، أو تجاوزها، فعامل التأثير (خاصة بالنسبة لدولة متخلفة) أصبح أمرا لا مفر منه في ظل التطور التكنولوجي الهائل الذي جعل من العالم قرية صغيرة محدودة الأطراف، وليس بمقدور أية دولة اليوم أن تعزل تدفق المعلومات والأفكار عبر حدودها الوطنية.

حيث لعبت المتغيرات الخارجية دورا في صياغة فعل التحول نحو الديمقراطية في الجزائر. فقد تزامنت عملية التحول مع ما شهده النظام الدولي المعاصر من تطورات سرية أثرت بفاعليتها على جميع الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية. الأمر الذي ترك آثارا عميقة على مجمل التفاعلات الدولية السياسية المعاصرة، التي شكلت بدورها ضغوطا على صناعة القرار في دول العالم الثالث، خاصة وأنّ هذه التحولات ونتيجة لعمقها أثرت في مجرى التاريخ السياسي والفكري العالمي وجاءت لتفصل بين مرحلتين تاريخيتين من مراحل بروز وتطور النظام الدولي المعاصر. أما أنّ هذه التحولات عملت على إلغاء كل ما قبلها من ثوابت وتفاعلات دولية كانت قائمة على مدى أربعين (40) سنة، وأخذت تؤسس لقواعد ومفاهيم ومراكز قوى دولية جديدة ومختلفة عما كان سائدا من قبل².

و بتتبع بسيط لتوالي الأحداث التي شهدتها منذ أكتوبر 1988 تبين لنا تأثيرها الواضح بربح التغيير الدولية والتي جاءت بنسقين متناقضين³: أعباء الهوية الأصلية و التعبير عنها سياسيا و الانجذاب نحو القيم النفعية و الاقتصادية الغربية حقيقية للأنظمة التسلطية. و في هذا السياق يمكننا الإشارة إلى نوعين من المتغيرات:

¹ نبيل كريبش، "دوافع ومعوقات التحول الديمقراطي في العراق و أبعاده لداخلية و الخارجية"، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2007/2008، ص 52

² عبد الله عبد الخالق، "النظام العالمي الجديد... حقائق وأوهام" السياسية الدولية، العدد 124، أبريل 1996، ص 36

³ ناصيف يوسف حتي، التحولات في النظام العالمي و المناخ الفكري الجديد و انعكاسه على النظام الإقليمي العربي، المستقبل العربي، السنة 15، العدد 156 نوفمبر 1992، ص 44.

الفرع الأول: المتغيرات الإقليمية

و هي تلك المتغيرات التي جاء بها النظام الإقليمي العربي و النظام الفرعي للمغرب العربي، و ربما بعض الدول الإسلامية. و قد كان لهذين النظامين تأثيراتهما الخاصة في الجزائر بحكم دورها و ارتباطاتها المتعددة و المتميزة. فقد شهد النظام العربي، و منذ فترة ليست بالقصيرة تقلص دور الدول الراديكالية فيه لصالح الدول المحافظة التي بدأ نفوذها يتصاعد و يؤثر في مجمل تفاعلات النظام¹. كما كان للموقع الذي تحتله الجزائر في منطقة المغرب العربي سببا في زيادة تأثرها بالتطورات التي شهدتها تلك المنطقة، و التي جاءت ضخامتها بحاجة ملحة لتحقيق وفاق جزائري - مغربي في جميع المجالات، وذلك لا يتم من دون إصلاحات داخلية تتماثل لدى الجميع. و من هنا يرى بعضهم أن اتحاد المغرب العربي لم يكن ليتم لولا التماثل الذي شهدته أقطاره بخصوص الفعل الداخلي و الذي أقر التوجه نحو التعددية.

من جانب آخر، تأثرت الجزائر، و تبعا لارتباطاتها المتميزة، بالعديد من تجارب الدول الإسلامية، و لاسيما التي سبقتها في تبني الانفتاح باتجاه فسح المجال للقوى الإسلامية . فبالنسبة إلى إيران حاولت التأثير في التجربة الجزائرية من خلال مد جسور العلاقة مع التيارات و التنظيمات الإسلامية، و خصوصا مع جبهة الإنقاذ الإسلامية، وقد تنبتهت الحكومة الجزائرية إلى هذا التحرك، و إن جاء متأخران فوجهت تحذيرا إلى الحكومة الإيرانية، ثم اضطرت فيما بعد إلى تجميد العلاقات الدبلوماسية، ثم قطعها بشكل تام بعد أن تبين تورط إيران في تجاوزاتها من خلال الانتخابات التي أجريت في الجزائر عام 1991 و التي رغبت من ورائها في خلق نموذج مشابه لنموذجها المعروف في الجزائر.

الفرع الثاني: المتغيرات الدولية

لقد لعبت المتغيرات الدولية دورا في التحول الديمقراطي في الجزائر. فقد كان من الطبيعي أن تتأثر الجزائر، تبعا لعوامل عديدة، بالظروف الدولية المحيطة بها.

أولا: موجة التحول في الأنظمة الشيوعية والاشتراكية:

شهدت الأوضاع الدولية منذ بداية الثمانينات تطورات حاسمة في العلاقات الدولية، خاصة بفعل بواكر النظام الدولي الجديد، وما أفرزه من مد عالمي للنموذج الديمقراطي الغربي. لقد لعب الظرف الدولي دورا في إقرار التحول إلى الديمقراطية تحت ضغط اقتصادي محض أحيانا، ومن باب الدعاية

¹ عامر السعيد، ماذا يدور في الجزائر الآن؟ قضايا دولية، العدد 223، 1994، ص 10.

في أحيان أخرى. ويُنحصر هذا الظرف بصفة خاصة في ما أحدثته الأفكار والممارسات التي أدخلها الرئيس السوفيتي السابق "ميخائيل غورباتشوف" (في إطار البري سترويكا) إعادة الهيكلة (والغلاسنوست) (الشفافية) من تغيرات جذرية في الاتحاد السوفيتي نفسه، وفي أوروبا الشرقية وتطور الحركة الديمقراطية فيها¹، التي أطاحت بالأنظمة الشيوعية، واحتكار الحزب الشيوعي للسلطة، ثم انهيار الاتحاد السوفيتي وتفككه وبالتالي بطلان الدعوة القائلة بالديمقراطية الاجتماعية، فهذه الأخيرة هي خيار اقتصادي أثبتت التجربة أنه لا يمكن تحقيقه بإلغاء الديمقراطية السياسية²

لقد أوضح فرانسيس فوكوياما F.FUKU YAMA مستشار الأمن القومي في الإدارة الأمريكية سابقا في مقال له صدر عام 1989³ ثمّ طوره إلى دراسة مفصلة صدرت عام 1992 بعنوان نهاية التاريخ بأنّ العالم انقسم في نهاية القرن العشرين إلى قسمين: قسم تمثله دول ما بعد التاريخ (التي تشرف على النظام العالمي القائم على الليبرالية الاقتصادية وسياسية قصوى)، وقسم تمثله دول تاريخية تتجه إلى الانكماش كلما ابتعدت عن التحرير الكامل لاقتصادياتها ومؤسساتها السياسية (الديمقراطية الليبرالية)، ولن تسمح دول ما بعد التاريخ بأي تهديد للنظام العالمي أو الإطار الجديد للنظام الدولي، وينبغي أن لا يتردد هذا النظام الدولي في استعمال القوة في صورة بوليس عالمي لإقرار النظام.

وبغض النظر عن الجدل الفكري الذي أثارته وتثيره مثل هذه الاستنتاجات، فالمؤكد أنّ قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان قد أصبحت قضية عالمية وأحد أبرز ملامح التطور السياسي على الصعيد العالمي خلال الربع الأخير من القرن العشرين. وقد شملت هذه الموجه دولاً عدداً في جنوب أوروبا وآسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية وشرق ووسط أوروبا. وتنامي دور ما يعرف بالمجتمع المدني العالمي (المنظمات الدولية غير الحكومية)، فضلاً عن بروز دور منظمات التمويل الدولية (وفي مقدمتها صندوق النقد والبنك الدوليين) في توجيه السياسات والخيارات الاقتصادية لدول الجنوب ومنها الدول العربية⁴

إنّ هذه التحوّلات جعلت المسألة الديمقراطية في العالم الثالث تتحرر من حاجزين كبيرين كانا يحولان دون طرحها طرحاً جدياً وبإلحاح على رأس الأولويات:

¹ أحمد طعيبة، مرجع سابق، ص 179

² محمد عابد الجابري، "المسألة الديمقراطية والأوضاع الراهنة في الوطن العربي"، المستقبل العربي، العدد 157، (مارس 1992)، ص 12.

³ أصدره في مجلة the national interest، عدد 16 (صيف 1989)

⁴ حسنين توفيق إبراهيم، "التطور الديمقراطي في الوطن العربي: قضايا وإشكاليات"، السياسة الدولية، العدد 142، (أكتوبر 2000)، ص 26.

الحاجز الأول: هو النموذج السوفيتي للتنمية الذي كان يضر به المثل في سرعة التطور الاقتصادي والاجتماعي، والذي كان متبعاً في أغلب دول العالم الثالث. كان يطمح إلى تحقيق تنمية سريعة وشاملة، بواسطة تعبئة الجماهير في إطار الحزب الواحد، إلا أن غياب الديمقراطية وتفاهم البيروقراطية كان له أثر بالغ في تقوقع وجمود هذا النموذج، ثم تفككه وانهياره وبالتالي سقطت الدعاية التي كانت تستبعد أو تؤجل الديمقراطية السياسية باسم تحقيق الديمقراطية الاجتماعية والتنمية الشاملة أولاً¹.

الحاجز الثاني: يتعلق بالتحوّل الحاصل في العلاقات الدولية، حيث أنّ نظام القطبين لم يكن في صالح الدول النامية لإقرار الديمقراطية واستمرارها، لأنه قائم على خلق عدم الاستقرار في المناطق التابعة لكل قطب لتسهيل محاصرة الخصم وإضعافه.

إنّ النظام الدولي الجديد سيدعم دون شك التحوّل الديمقراطي في العالم الثالث، مادام أنّ الولايات المتحدة وحلفاءها الغربيين يسيطرون على زمام الحكم في العالم بعد اختفاء العدو التقليدي (الاتحاد السوفيتي سابقاً)، وهذا يبرز من خلال سعيهم إلى الحفاظ على الاستقرار خاصة في المناطق التي تشكل مصالحهم الإستراتيجية، لهذا نجدهم يدعون إلى مزيد من الديمقراطية في دول العالم الثالث، ولو أنّ هذا لا يعني تماماً أنّ الغرب سيكون مناصراً ومدعماً للديمقراطية الحقيقية خارج حدوده، مادام أنّ مصلحته فوق كل اعتبار، وفي هذا الإطار أصبحت الجزائر مضطرة ومدفوعة إلى مواكبة التحوّلات العالمية بالنظر إلى الوضعية الاقتصادية الصعبة التي وصلت إليها فكان لا بد من تفتح سياسي (تغيير النموذج السياسي) ليساير التفتح الاقتصادي الذي شرع فيه مع بداية الثمانينات وتعثر من جهة للمشاكل الاقتصادية التي تكلمنا عنها سابقاً، والإيديولوجية السائدة آنذاك (الاشتراكية) التي كانت ضد أي انفتاح، إنّ هذا التحوّل بالنسبة للجزائر يعني محاولة الاستفادة من كل الظروف الخارجية الإيجابية للخروج من الأزمة، وتجنب مشاكل كثيرة هي في غنى عنها مثل المقاطعة الاقتصادية الدولية².

إضافة إلى ما سبق، يمكن الإشارة وبصفة عامة إلى أهم العوامل التي صعّدت من درجة الاهتمام العالمي بالديمقراطية وتفعيلها هي:

1- ما يتعلق بظاهرة العولمة التي ترتبط بجملة من الظواهر والقوى العابرة للحدود مثل: زيادة التدفق الإعلامي ولمعلوماتي، وتنامي حركة رؤوس الأموال، وانتقال السلع والخدمات عبر الحدود، وتزايد

¹ - عز الدين شكري، "الجزائر: عملية التحوّل لتعدد الأحزاب"، السياسية الدولية، العدد 98، أكتوبر 1989، ص15

² أحمد طعيبة، مرجع سابق، ص180

انتشار أنماط القيم والسلوكيات الغربية وخاصة الأمريكية، وكذا ارتباط معظم القوى والمؤسسات العالمية بالدول الصناعية الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة كالشركات المتعددة الجنسيات، ومنظمة التجارة العالمية (OMC) وصندوق النقد الدولي (FMI)، والشبكات الدولية للمعلومات.

2- دور ثورة الاتصالات والمعلومات في نشر القيم والأفكار وجعل النظم السياسية أكثر انكشافاً. على الرغم من أن هذا التأثير يبقى محكوماً بعوامل عديدة مثل: ارتفاع معدل الأمية، وعدد مواقع الإنترنت.

3- الدور الذي تلعبه مؤسسات التمويل الدولية وبخاصة صندوق النقد الدولي في عملية التحول الديمقراطي من خلال ممارسة بعض الضغوط، لأجل تبني سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي التي تطلب تحرير الاقتصاد، وإلغاء أو تقليص الدعم الحكومي، وتشجيع القطاع الخاص، وخاصة دفع الدول إلى السير في طريق الانفتاح لأجل الحصول على القروض وتسهيلات اقتصادية معينة. والمطالب ذات الطابع السياسي التي تطرحها هذه المؤسسات عادة ما تشمل ضرورة تبني الحكم الرشيد أو الحكم الصالح الذي يحدد عناصره البنك الدولي في الشفافية، المسؤولية، دولة القانون، المشاركة، اللامركزية، والتنسيق¹، وغالباً ما تتجاوب معها الدول ولو من الناحية الشكلية من أجل الحصول على دعم هذه المؤسسات ومساندتها.

4- ما تلعبه بعض منظمات المجتمع المدني العالمي في تقوية ودعم مؤسسات المجتمع المدني المحلي من خلال ما تقدمه لبعض هذه المؤسسات من مساعدات مادية وتدريبية. ومهام هذه المنظمات كما هو معلوم متعددة مثل: رصد ومتابعة قضايا حقوق الإنسان في الدول، وإصدار تقارير ونشرات دورية ضد النظم التي تقوم بانتهاكها، وتحريك ضغوط دولية ضدها ومراقبة الانتخابات، والاهتمام بقضايا المرأة².

المبحث الثاني: مؤشرات التحول الديمقراطي في الجزائر:

نتناول في هذا المبحث مؤشرات التحول الديمقراطي في الجزائر من خلال مطلبين كالتالي:

المطلب الأول: المؤشر الدستوري

المطلب الثاني: المؤشر الانتخابي

المطلب الأول: المؤشر الدستوري

الفرع الأول: من خلال دستور 1989

¹ كمال رزيق، "التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الصالح و الديمقراطية" المجلة الالكترونية علوم إنسانية على الموقع

الالكتروني: <http://www.ulum.nl>

² نبيل كريبش، مرجع سابق، ص 56

يعتبر دستور 23 فيفري 1989، من أبرز مظاهر التحول الديمقراطي في الجزائر و ذلك لما أدخله ن معطيات جديدة من تعددية حزبية و مجلس دستوري الذي تأسس لأول مرة بموجب المادة 154 من دستور 1989¹، إضافة إلى الفصل الواضح بين السلطات، كما أنه جاء بنقطة تحول كبرى تتمثل في العودة إلى الشعب بشكل مباشر²، و قد تجلت بوضوح عملية تغيير طريقة الحكم، حيث تضمن الدستور جملة من المبادئ و القواعد المنظمة للمجتمع و الدولة، و فرض على الجميع، احترامها و العمل بها، وفتح باب التنافس السياسي و اسعا أمام الجمعيات ذات الطابع السياسي للسباق إلى السلطة وفق برامج مختلفة تعوض على الشعب في الانتخابات لاختيار ممثليهم في السلطة.

كما تم فصل الحزب عن الدولة لأول مرة و إلغاء الفقرة الثانية من المادة الأولى من دستور 1976 القاضية باعتبار الجزائر دولة اشتراكية، و المادة السادسة التي تنص على أن الميثاق الوطني هو المصدر الأساسي لسياسة الأمة و قوانين الدولة، و تم أيضا إلغاء الفصل الثاني من الباب الأول من دستور 1976 كاملا.

فالمبادئ و الأسس الدستورية التي كرسها دستور 1989 تختلف عن المبادئ و الأسس التي تبناها دستور 1976 و أيضا دستور 1963 حيث احتوى على تعديلات دستورية تساهم في توفير مناخ أفضل للتقدم نحو التعددية السياسية، فقد أقر مبدأ الفصل بين السلطات بدل وحدة السلطة، و حلت التعددية الحزبية محل الحزب الواحد المحتكر للسلطة و تقررت مسؤولية الحكومة أمام المجلس الشعبي الوطني، و تم إنشاء مجلس دستوري يتولى العمل على احترام الدستور و تأمين الالتزام بالقواعد القانونية لعمليات الاستفتاء و الانتخابات الدستورية³.

أما أهم الإصلاحات و التعديلات التي مست القوانين فيمكن إجمالها في طرح قانون للأحزاب السياسية يؤطر العمل السياسي و النشاط الحزبي، تعديل قانون الإعلام للسماح للأحزاب ممارسة حقها في الدعاية الحزبية، تعديل قانون الانتخابات لتكليفه مع تعدد الأحزاب، تعميم حق الإضراب بعد أن كان مقتصرًا على عمال القطاع الخاص، قانون الاجتماعات و المظاهرات العمومية رقم 28/89 الصادر في 1989/12/31 و كخلاصة للمبادئ و الأسس التي أرساها دستور 1989 و كانت عامل دفع للتحولات الديمقراطية نذكر:

¹ محفوظ الشعب، التجربة الدستورية في الجزائر، الجزائر: المطبعة الحديثة لفنون المطبعية، 2000، ص 155.

² الفقرة التاسعة من المادة 74 دستور 1989 التي تنص على أن: "يمكن لرئيس الجمهورية أن يستشير الشعب في كل قضية ذات أهمية وطنية عن طريق الاستفتاء و ذلك على اعتبار أن السيادة هي ملك للشعب".

³ منعم العمار، مرجع سابق، ص 51.

- تركيز السلطة التنفيذية في يد رئيس الحكومة يعينه رئيس الجمهورية.
- تقدير مسؤولية الحكومة أمام المجلس الشعبي الوطني.
- ربط التمثيل في المجلس الشعبي الوطني بالهيئة الناخبة في إطار تعددي.
- توسيع مجال الحرية الفردية و الجماعية.
- إبعاد الجيش عن الحياة السياسية حيث أصبح مكفأ فقط بالدفاع عن وحدة أراضي البلاد وسلامتها كما تم إلغاء النص الذي كان يعطيه دورا في بناء المجتمع الاشتراكي.¹

الفرع الثاني: من خلال دستور 1996

عندما تولى المجلس الأعلى للدولة مقاليد السلطة في الجزائر شرع في العمل التأكيد على حقيقتين هما:

- 1- حاجة النظام السياسي الجزائري إلى الإصلاحات الضرورية للسير بالمؤسسات و النظام الدستوري.
- 2- استحالة مواصلة المسار الانتخابي حتى تتوفر الشروط الضرورية للسير العادي للمؤسسات. وضح من القرار السابق الذي اتخذه المجلس الأعلى للدولة فور تسلمه السلطة في الجزائر. وسط هممة حول شرعيته و في أوضاع غير مستقرة، أنه قد عزم على مواصلة مسار الديمقراطية فتم إجراء أول انتخابات رئاسية تعددية في 16 نوفمبر 1995. و قد تم عرض مشروع تعديل الدستور على الاستفتاء الشعبي في 28 نوفمبر 1996، ومن أهم المبادئ التي أرساها في تأكيد التوجه الديمقراطي للنظام:
- تعميق التعددية كمبدأ مستقر دستوريا باستخدام مصطلح الأحزاب السياسية بدل الجمعيات ذات الطابع السياسي و الوانين العضوية و التوازنات الكبرى بين السلطات.
- و في هذا الصدد يرى الدكتور عبد الله بوقفة أن دستور 1996 سار على نفس نهج دستور 1989 و أن التعديل الأهم الذي اشتمله يتمثل في صياغة البرلمان الذي كان يتكون من غرفة واحدة في دستور 1989، أصبح تكون من غرفتين - المجلس الشعبي الوطني و مجلس الأمة في دستور 1996 إضافة إلى تحديد مدة عهدة رئيس الجمهورية بعهدتين فقط وهذه من بين الضمانات الممارستية لمبدأ التداول على السلطة والتي ينص عليها دستور 1989²

¹ نفس المرجع، ص 59.

² مقابلة مع الدكتور عبد الله بوقفة بتاريخ 2008/10/09.

أيضا اشتمل على تأسيس محكمة عليا للدولة، تختص بمحاكمة رئيس الجمهورية عن الأفعال التي يمكن وصفها بالخيانة العظمى و رئيس الحكومة عن الجنايات و الجناح التي يرتكبها أثناء تأديتها مهامها.

و قد قيمت إحدى الدراسات احتمالات بل عناصر التحول الديمقراطي بأنها أكثر قوة في الجزائر للسير في الاتجاه الصحيح أو على الأقل في صعوبة الرجوع عن المكاسب التي تحققت.¹ إضافة إلى استقلال السلطة القضائية و الانتقال من نظام القضاء الموحد إلى نظام القضاء المزدوج². و إرساء مبدأ الثنائية البرلمانية و تدعيم صلاحيات المجلس الأعلى للقضاء و التأكيد على مبدأ التداول على السلطة من خلال حرية الترشيحات³.

إن مؤشرات الديمقراطية على مستوى النص - الدستور و القوانين مشجعة لتوافرها على الحد الأدنى من المبادئ الديمقراطية التي نص عليها دستور فيفري 1989 و دستور نوفمبر 1996 المعدل له و يمكن إجمال أهمها في : إقرار التعددية السياسية و الحزبية، ضمان الحريات الفردية و الجماعية، استقلالية السلطة القضائية إضافة إلى القانون العضوي الخاص بالأحزاب و المحكمة العليا و القانون العضوي المتعلق بمجلس الدولة.⁴

المطلب الثاني: المؤشر الانتخابي

تعتبر الانتخابات بمستوياتها العديدة أحد أهم وسائل مشاركة الشعب ومساهمته في بناء المؤسسات السياسية والإدارية، التي يقوم من خلالها ممثلوه المنتخبون بممارسة مهامهم التنفيذية أو التشريعية. وتُشكل أحد الركائز الاجتماعية المحققة للتجانس المجتمعي والاستقرار السياسي، بالإضافة لكونها أحد آليات الاتصال السياسي والتجديد النخبوي، والإطار الأولي المُحدد لمشروعية النظام السياسي وتوجهاته العامة تعتبر العملية الانتخابية أحد أهم مظاهر الديمقراطية إذ أنها الوسيلة التي يعتمد عليها الشعب في اختيار حكامه و ممثليه في السلطة، و قد لاقت الانتخابات التي عرفتها الجزائر بعد دستور 1989 مباشرة اهتماما داخليا و خارجيا و ربما كان ذلك راجع إلى أنها أول انتخابات تعددية في الجزائر بعد

¹ برهان غليون، التحدي الديمقراطي في الجزائر، من مؤلف : مستقبل الديمقراطية في الجزائر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص 16.

² د. محفوظ لعشب، مرجع سابق، ص 110.

³ د. عبد الله بوقفة، آليات تنظيم السلطة في النظام السياسي الجزائري ط2، الجزائر: دار هومة ، 2003 ص 70.

⁴ إسماعيل قيرة و آخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر ، ص: 135، 136، 137.

ثلاثة عقود من الحكم في ظل الأحادية الحزبية التي سيطر فيها حزب جبهة التحرير الوطني على مختلف أجهزة الدولة.

وقد شهدت الجزائر في مرحلة التعددية الحزبية ثلاثة أنواع من الانتخابات : المحلية والولائية، التشريعية و الرئاسية.

الفرع الأول: الانتخابات المحلية

كانت أول انتخابات محلية في مرحلة التعددية في الجزائر في 12/ جوان 1990 وهي تعد أول اختبار تواجه الأحزاب السياسية في الجزائر لتقيس مدى قدرتها على التجنيد الشعبي و كسب أصوات لناخبين إضافة إلى المشاركة في تسيير البلاد عن طريق تسيير المجالس الشعبية البلدية و الولائية، حيث شاركت فيها عدد معتبر من التشكيلات السياسية.

وقد كانت نتائج هذه الانتخابات بمثابة انتصار ساحق للجبهة الإسلامية للإنقاذ، وهزيمة لحزب جبهة التحرير الوطني الحاكم.

ويبين نجاح الجبهة الإسلامية للإنقاذ إلى مدى تمكنت من تعبئة الموارد وحشد الطاقات و إحداث مفاجئة عامة، حيث تمكنت من الفوز بـ 853 مجلسا بلديا من أصل 1500 و 32 مجلس ولائي من أصل 48 فكانت النتيجة ما يعادل 55.25% من الأصوات المعبر عنها في حين أن جبهة التحرير الوطني لم تحصل إلا على 28 % من الأصوات الصحيحة و المعبر عنها و 487 مجلسا بلديا و 14 مجلسا ولائيا¹.

و في الجدول التالي نستعرض نتائج الانتخابات المحلية لجوان 1990 بالأرقام:

الأحزاب	عدد الأصوات	النسبة المئوية	المعبر عنهم
- الجبهة الإسلامية للإنقاذ	4331 473	33.73	% 54.25

¹ رياض الصيدلوي ، مرجع سابق ،ص 25.

28.13 %	17.49	2245 798	- جبهة التحرير الوطني
-	-	-	- جهة القوى الاشتراكية
11.66 %	7.25	931 278	- المستقلون
2.08 %	1.29	166 104	- التجمع من أجل الثقافة
3.88 %	2.41	310 136	و الديمقراطية
-	-	-	- أحزاب أخرى بما فيها حماس
			- أحزاب صغيرة

المصدر: رياض الصيداوي، "الانتخابات و الديمقراطية و العنف في الجزائر"، المستقبل العربي، عدد 245، جويلية 1990، ص 26.

الانتخابات المحلية الثانية كانت في سنة 1997 و في ظل تغيرات كثيرة خاصة منها حل الجبهة الإسلامية للإنقاذ، إضافة إلى التعديل الدستوري و قانون جديد غير النظام الانتخابي و أسفرت هذه الانتخابات على فوز حزب التجمع الوطني الديمقراطي يليها حزب جبهة التحرير الوطني و حركة مجتمع السلم و الإصلاح و جبهة القوى الاشتراكية.

الانتخابات الثالثة و التي كانت في أكتوبر 2002 و تميزت بفوز حزب جبهة التحرير الوطني، وذلك كان نفس الشيء في الانتخابات المحلية الرابعة التي كانت في ماي 2007.

الفرع الثاني: الانتخابات التشريعية

بالنسبة للانتخابات التشريعية هي الأخرى كانت أربع انتخابات : الأولى كانت في شهر ديسمبر 1991، الثانية 1997 ، الثالثة في جوان 2002 أما الرابعة فكانت 29 نوفمبر 2007 و الجدول التالي يبين نتائج الانتخابات التشريعية لسنة 1991 بالأرقام:

الأحزاب	عدد الأصوات	النسبة المئوية	المعبر عنهم
- الجبهة الإسلامية للإنقاذ	3260222	24.59	47.27 %
- جبهة التحرير الوطني	1612447	12.17	23.38 %
	510661	3.85	7.40 %

2.33	309264	- جهة القوى الاشتراكية
1.51	200267	- المستقلون
7.58	1004358	- التجمع من أجل الثقافة
2.78	386761	والديمقراطية
4.80	635761	- آخرون
		- حماس
		- أحزاب صغيرة
4.43 %		
2.9 %		
14.56 %		
5.35 %		
9.21 %		

المصدر: رياض الصيداوي، مرجع سابق، ص: 27 .

أما عن نتائج الانتخابات التشريعية التي جرت في سبتمبر 1997 فقد كانت وفق الجدول التالي:

المقاعد	الأحزاب
156	التجمع الوطني الديمقراطي
69	حركة مجتمع السلم
62	جبهة التحرير الوطني
34	حركة النهضة
20	جبهة القوى الاشتراكية
19	التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية
4	حزب العمال
11	المستقلون

المصدر: رياض الصيداوي، مرجع سابق، ص: 27.

أما عن نتائج الانتخابات التشريعية لسنة 2002 فكانت كالتالي:

عدد الناخبين المسجلين 17,951,000 :

عدد المصوتين 7,410,000 :

%نسبة المشاركة 46 :

عدد الأصوات الملغاة 876,000 :

جدول نتائج الانتخابات التشريعية لسنة 2002

الترتيب	الأصوات	النسبة	عدد المقاعد
جبهة التحرير الوطني - الحزب الحاكم	2632705	35.52 %	199
التجمع الوطني الديمقراطي - الحزب الحاكم	630241	8.50 %	48
حركة الإصلاح الوطني	746884	10.08 %	43
حركة مجتمع السلم	573801	7.74 %	38
الأحرار - المستقلين -	789495	10.65 %	29
حزب العمال	355405	4.80 %	21
الجبهة الوطنية الجزائرية	234530	3.16 %	08
حركة النهضة	265495	3.58 %	01
حزب التجديد الجزائري	162308	2.19 %	01
حركة الوفاق الوطني	139919	0.18 %	01

المصدر : د. عبد الرزاق مقري، التحول الديمقراطي في الجزائر، رؤية ميدانية، متحصل عليه من موقع:

<http://www.hmsalgeria.net/modules.php?name=News&file=article&sid=1181>

بالنسبة لنتائج الانتخابات التشريعية سنة 2007 فقد كانت كالتالي:

عدد الناخبين المسجلين 18,760,400 :

عدد المصوتين 6,387,838 :

نسبة المشاركة 35,65 :

عدد الأصوات الملغاة 961751 :

جدول نتائج الانتخابات التشريعية 2007

الأحزاب	عدد الأصوات	النسبة المئوية	المقاعد
حزب جبهة التحرير الوطني	1315686	22.98 %	136
التجمع الوطني الديمقراطي	591940	10.33 %	62
حركة مجتمع السلم	552104	9.64 %	51
الأحرار	562986	9.83 %	33
حزب العمال	291312	5.09 %	26
التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية	192492	3.36 %	19
الجبهة الوطنية الجزائرية	239563	4.18 %	13
الحركة الوطنية من أجل الطبيعة والنمو	114767	2.00 %	7
حركة النهضة	194067	3.39 %	5

3	%1.96	112321	الجبهة الوطنية للأحرار من اجل الوثام
2	%2.26	129300	عهد 54
2	%2.09	119353	الحزب الوطني للتضامن والتنمية
2	%1.73	99179	الحركة الوطنية للأمل
2	%1.47	84348	التجمع الوطني الجمهوري
1	%1.75	100079	التجمع الجزائري
1	%1.38	78865	الجبهة الوطنية الديمقراطية
1	%0.89	51219	الحركة الديمقراطية الاجتماعية
0	%1.42	81046	الحزب الجمهوري التقدمي
0	%0.75	42735	حزب العمال الاشتراكي
389		5726087	

المصدر : د. عبد الرزاق مقري، التحول الديمقراطي في الجزائر، رؤية ميدانية، متحصل عليه من موقع:

<http://www.hmsalgeria.net/modules.php?name=News&file=article&sid=1181>

الفرع الثالث: الانتخابات الرئاسية

خلال فترة التعددية السياسية جرت في الجزائر ثلاث انتخابات رئاسية الأولى سنة 1995 و التي انتهت بفوز الرئيس السابق ليامين زروال بنسبة 61% و ذلك وفق الجداول التالية:

الرئاسيات 1995		المشاركة
النسبة المئوية %	العدد	
	15.261.731	المسجلون
75.35 %	11.500.209	المقترعون
24.65 %	3.761.522	الغائبون
2.28 %	347.722	بيضاء - ملغاة
73.07 %	11.152.507	المعتبرة

النسبة المئوية	عدد الأصوات	المشاركون
61.29 %	6.834.822	اليامين زروال
26.06 %	2.907.356	محفوظ نحناح
8.94 %	996.835	سعيد سعدي
3.70 %	413.32	نور الدين بوكروح

المصدر: رياض الصيداوي، مرجع سابق، ص: 28 .

أما الانتخابات الثانية كانت في 1999، و قد كانت النتائج التي أعلنها المجلس الدستوري كالتالي:

- الناخبون المسجلون 17488759
- الناخبون المصوتون 10652623
- النسبة المئوية للمصوتين 60.91%
- الأصوات المعبر عنها 1009311
- عدد الأصوات الملغاة 559012

و قد تحصل المترشحون على النتائج التالية:

النسبة	عدد الأصوات	الاسم و اللقب
%73.37	7445045	عبد العزيز بوتفليقة
%12.53	1265594	أحمد طالب الإبراهيمي
%03.96	400080	سعد عبد الله جاب الله
%03.18	321179	حسين أيت أحمد
%03.11	314160	مولود حمروش
%02.24	226139	مقداد سيفي
%01.20	121414	يوسف الخطيب

Source : République Algérienne Démocratique et Populaire, observatoire National des Droits de l'Homme, Rapport sur l'observation électorale les élections présidentielles du 15 avril 1999, Alger : 1999, p67

و الثالثة في سنة 2004 و قد تميزت بمشاركة شخصيات بارزة.

و تجدر الإشارة في الأخير إلى مؤشرين إيجابيين يخدمان التحول الديمقراطي، أولهما: على مستوى النص: و يتمثل في غلبة الطابع الديمقراطي على روح الدستور و القوانين المنظمة للحياة السياسية في البلاد. و ثانيهما: في التعقل والاعتدال المتنامي لدى بعض الفاعلين السياسيين من مختلف التيارات، نتيجة ما خبروه في العشرية الماضية من آثار مدمرة للعنف الفكري و المادي¹.

¹ إسماعيل قيرة و آخرون، مرجع سابق، ص 145.